جهود وسياسات مكافحة الفقر وتخفيف حدته بمحلية بحري، ولاية الخرطوم، السودان خلال الفترة (1993 - 2023م)

د. إبراهيم مصطفى محمد علي

أستاذ مشارك، قسم التخطيط والتنمية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان

د. غادة السماني محمد عظيم عبد المحمود

مسجل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم بحري، السودان

المستخلص

تتناول هذه الورقة بالبحث والتحليل الجهود والسياسات لمكافحة الفقر في محلية بحري بولاية الخرطوم، السودان، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتهدف الورقة إلى التعرف على تلك الجهود، ومدى نجاحها في تخفيف حدة الفقر في محلية بحري. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي. واعتمدت الدراسة على المعلومات الأولية التي جُمِعَت بواسطة الملاحظة، المقابلات الشخصية، المناقشات الجماعية، وبالإضافة إلى المعلومات الثانوية من مصادرها المنشورة وغير المنشورة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: انتشار الفقر وتمدد مساحاته في منطقة الدراسة بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. تصل عدد الأسر الفقيرة بالمنطقة حوالي 186,940 أسرة. بلغت نسبة الأسر الفقيرة بوحدة الريف الشمالي 95%، وحدة شمال بحري 86%، وبوحدة بحري المدينة 80%، بالإضافة إلى ضعف جهود مكافحة الفقر في المنطقة. أهم توصيات الدراسة: إنشاء وزارة اتحادية تعنى بشئون الفقراء، تعزيز قيم التكافل والتراحم والشراكة، العمل على بناء القدرات البشرية للفقراء، والاستفادة من إمكانات الدول الأخرى والمنظمات الدولية وتجاربها في مكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مكافحة الفقر، محلية بحري، ولاية الخرطوم، السودان.

Abstract

This paper has examines and analyzes the efforts and policies of poverty combating and its alleviation in Bahri Locality, Khartoum State, Sudan, during the last three decades. The paper aims to identify the efforts and its success in poverty reducing in Bahri locality. To achieve the objectives of the study, the study has used descriptive analytical and statistical methods. The study relied on the preliminary data collected through observation; interviews, group discussion, as well as published and unpublished secondary sources. The main findings of the study: The spread of poverty and its expansion in the study area, due to economic, social, political and environmental factors. The number of poor families in the area is about 186,940 families. The percentage of poor families in the Northern Rural Unit was 95%, the Northern Bahri Unit 86 %, and the Bahri City Unit 80%. In addition to the weakness of poverty reduction efforts in the area. The most important recommendations of the study: Establishing a federal ministry concerned with the affairs of the poor people. Promoting the values of solidarity, compassion and partnership. Building the human capacities for the poor people. As well as benefiting from the capabilities and experiences of the other countries and international organizations in poverty combating.

Keywords: Poverty, Poverty combating, Bahri Locality, Khartoum State, Sudan

مقدمة:

الفقر ظاهرة مركبة، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية، كما أنها متداخلة مع الجوانب الثقافية ذات العلاقة بالموروث الشعبي والعادات والتقاليد. والفقر ظاهرة عالمية عرفتها كل الدول منذ العصور القديمة، وأصبحت تشكل في الوقت الحالي أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

وشهد العالم منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي اهتماماً كبيراً ومتنامياً بقضايا الفقر على كافة المستويات، وخاصة في الدول النامية التي تشهد تدهوراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتمدداً في مساحات الفقر. ووفقاً للبنك الدولي، بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم عام 1990م حوالي 1,9 مليار شخص، غالبيتهم في الدول النامية (World Bank. 2020: 27).

ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المبادرات، وتبلورت العديد من المساعي لوضع سياسات شاملة لمكافحة الفقر وتخفيف حدته، فكان أن وضعت الأمم المتحدة في العام 2000 ما عرف بالأهداف الإنمائية للألفية لخفض نسبة الفقر في العالم إلى نصف ما كانت عليه عام 1990م بحلول العام 2015 (شراز. 2011م: 15، بوكساني وعثمان. 2014م: 2).

وفي العام 2015م اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة التي من بينها القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول العام 2030م. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ. وفي ذات الإطار أبدت الوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية استعدادها للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

وعلى المستوى الإقليمي فقد أقرت جامعة الدول العربية العديد من الخطط والمشاريع التي تستهدف القضاء على الفقر بمختلف أبعاده وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030م بالتركيز على الفئات الضعيفة في المجتمع. ولكن رغماً عن كل تلك الجهود لا يزال جزء كبير من العالم يعاني الفقر، خاصة مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث أشارت التقديرات في عام 2019م إلى أن ما نسبته 42.8% من السكان في الدول النامية يعانون الفقر المتعدد الأبعاد.

ووفقاً لذات التقارير بلغ متوسط نسبة الفقر بين السكان في الدول العربية 14.5%، يتصدرها السودان بنسبة 52.3% (الاسكوا وآخرون. 2023م: 79).

وفي السودان البالغ مساحته 1,882,000 كلم مربع، وعدد سكانه المقدر بحوالي 44.4 مليون نسمة في عام 2020م (المجلس القومي للسكان. 2023م: 16)، يعد الفقر أحد أبرز مهددات السكان في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء في السودان (2009م)، بلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو 46,5%، لترتفع إلى أكثر من 65% في عام 2022 م (المصدر السابق: 17). وتبدو هذه النسبة أقل بكثير مما أوردته العديد من الدراسات. ويعد هؤلاء السكان الأكثر معاناة في تأمين سبل العيش، كما أنهم الأكثر تأثراً بالنزاعات والحروب والكوارث الطبيعية.

تتناول هذه الورقة جهود وسياسات مكافحة الفقر وتخفيف حدته بمحلية بحري، ولاية الخرطوم، السودان خلال الفترة (1993 – 2023م).

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ظاهرة الفقر أصبحت من الظواهر المتفشية في العديد من مناطق السودان وخاصة منطقة الدراسة، مما استدعى دراستها والوقوف على الجهود والسياسات التي بذلت لمكافحته وتخفيف حدته. فقد أدت سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأحوال البيئية والسياسية في السودان خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى اتساع ظاهرة الفقر، وانخفاض المستوى المعيشي للسكان، وزاد من وطأة حالة الفقر وأثر سلباً على جهود سياسات مكافحته وتخفيف حدته. ومن ثم أصبح سؤال الدراسة:

1/ ماهي العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في السودان ومنطقة الدراسة؟
2/ ما هي جهود وسياسات مكافحة الفقر وتخفيف حدته منطقة الدراسة؟
3/ إلى أي مدى نجحت جهود مكافحة الفقر وسياساته في تخفيف حدته في منطقة الدراسة؟

فروض الدراسة:

1/ تعاني منطقة الدراسة من انتشار ظاهرة الفقر خلال العقود الثلاثة الأخيرة.
2/ ساهمت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في تفشي الفقر في منطقة الدراسة.
3/ جهود وسياسات مكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة ضعيفة.

أهداف الدراسة:

1/ تقديم إطار نظري لمفاهيم الفقر وقياساته، والوقوف على أبعاد الفقر في السودان ومنطقة الدراسة.

2/ استعراض وتحليل الجهود والسياسات لمكافحة الفقر وتخفيف حدته في السودان ومنطقة الدراسة.
3/ توفير معلومات عن الفقر لمراكز البحوث والدراسات والمنظمات الطوعية المحلية والعالمية.
4/ تقديم مقترحات لمكافحة الفقر والحد من آثاره في منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة إلى ضرورة تحديد المفاهيم الأساسية للفقر والتعريف بأهم مؤشراته التي ترتبط بطبيعة الجهود والسياسات اللازمة لمكافحته وتخفيف حدته، بينما تتمثل الأهمية العلمية إلى الحاجة الملحة لتحليل الجهود والسياسات لمكافحة الفقر وتخفيف حدته، وكشف بواطن الضعف ومن ثم تقديم المقترحات. إلى جانب توفير مادة علمية في دراسات الفقر للمؤسسات الأكاديمية ومتخذي القرارات.

منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لتحليل وتقييم جهود وسائل مكافحة الفقر وتخفيف حدته في محلية بحري. تم جمع المعلومات الأولية عبر العمل الميداني من خلال المقابلات الشخصية، الملاحظة، المناقشات الجماعية.

أما المصادر الثانوية المنشورة منها وغير منشورة تم جمعها من الكتب، المجلات العلمية وتقارير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية.

منطقة الدراسة:

تقع محلية بحري في ولاية الخرطوم بين دائرتي عرض (15:45°) و(16:22°) شمال، وخطي طول (32:30 °) و (32:22 °) شرق. جغرافياً تحد المنطقة غرباً بنهر النيل غرباً وبالنيل الأزرق جنوباً وشمالاً بولاية نهر النيل، وشرقاً بحدود محلية شرق النيل (خريطة رقم 1).

تبلغ مساحة منطقة الدراسة (4,689 كلم مربع) بنسبة (21.3%) من مساحة ولاية الخرطوم. تتكون المحلية من ثلاث وحدات إدارية وهي وحدة بحري المدنية، وحدة بحري شمال، ووحدة الريف الشمالي (محلية بحري. 2020م).

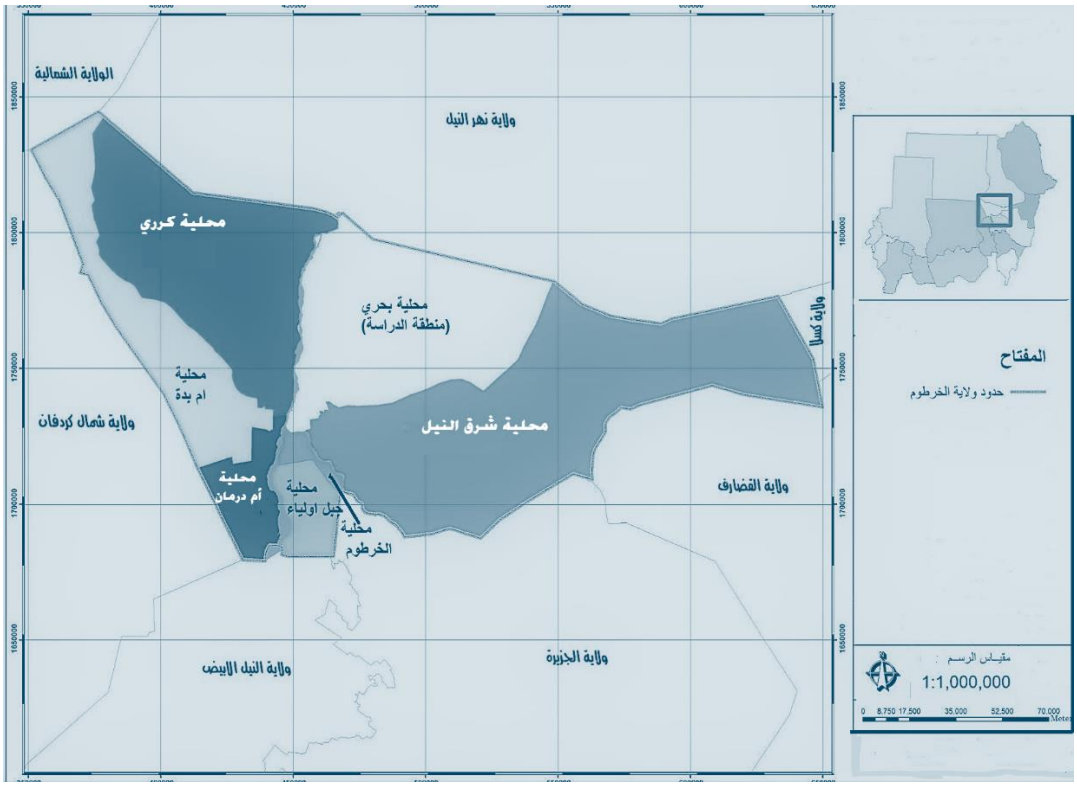

خريطة رقم (1) توضح منطقة الدراسة (محلية بحري) (المصدر: محلية بحري. 2020 م)

مناخ المنطقة شبه الصحراوية (التوم. 1974م: 23)، بمتوسط درجات حرارة (45 درجة مئوية) صيفاً و (22 درجة مئوية) شتاءً. وتسود المنطقة الرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة شتاء وتتحول إلى رياح جنوبية غربية رطبة صيفاً مسببة للأمطار. يبلغ متوسط المطر السنوي في المنطقة ما بين (100 – 200 ملم) معظمها تسقط في شهور أغسطس وسبتمبر (بيري. 1991م: 38). تسود المنطقة التربة الطينية الداكنة ذات الأفق السطحي الرملي (موسى 1991م: 31). هيدرولوجياً تقع المنطقة عند التقاء النيل الأبيض والأزرق، إلى جانب وجود مصادر مائية متنوعة من آبار جوفية، خيران واودية موسمية كخور شمبات، وخور السليت. تقطن المنطقة قبائل (العبدلاب، الجعلية، البطاحين، الحسانية، الجموعية، الركابية، المسلمية، الأحامدة، الشكرية، وغيرها). شهدت المنطقة هجرات بشرية من غرب السودان وشرقه. يبلغ عدد سكان محلية بحري (608,817) نسمة، بنسبة (11.5%) من سكان ولاية الخرطوم حسب تعداد عام 2008م (الجهاز المركزي للإحصاء. 2008م). وتتميز المنطقة بتعدد الأنشطة الاقتصادية التجارية، الصناعية، والزراعية والرعوية التي تسود بوحدة الريف الشمالي. وتتجلى ظاهرة الفقر في منطقة الدراسة في التسول، الأنشطة الهامشية، التشرد وسط الأطفال، الضغط على الخدمات.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة (Sen.1981) بعنوان: الفقر والمجاعات: ركزت في طرح بعض النظريات عن تفسير الفقر الريفي والمجاعات من خلال المنظور الاقتصادي، والتي تعد من وجهة نظره السبب الرئيسي لمشكلات الفقر والمجاعات في الدول النامية، وبالرغم من أهمية هذا المفهوم إلا أنه لا يعد السبب الأوحد لهذه المشكلات في الدول النامية خاصة تلك الدول التي تتسم بالاستخدام المشاع للموارد.

2/ دراسة (عبد القادر. 1994م) بعنوان: برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان. تناول الدراسة تطور حالة الفقر في السودان وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي في السودان قد أدت إلى زيادة في نسبة الفقر، حيث زادت النسبة من (54%) في عام 1978م إلى (78%) في عام 1986م، وإلى (91%) في عام 1991م.

3/ دراسة (عبد العاطي، 1997م) بعنوان: أسباب الفقر. أشارت الدراسة إلى أن أسباب الفقر تعود إلى السياسات الحكومية، عدم المساواة في التوزيع للثروات، والممارسات التقليدية. ترى الدراسة أن القضاء على الفقر يتطلب التخطيط الشامل، القضاء على الفساد، تطوير الأرياف ومشروعات الأمن الغذائي، وتغيير أساليب الاستهلاك والممارسات الاجتماعية والثقافية الخاطئة.

4/ دراسة (أحمد، 1999م) بعنوان: الفقر الحضري وأثره على مستوى التعليم، دراسة حالة الحارة (14) أم درمان. ركزت الدراسة على معرفة تأثير قلة الدخل على المستوى التعليمي. توصلت الدراسة إلى أن قلة الدخل يؤدى إلى تدنى مستوى التعليم حيث يدفع الطلاب إلى العمل أثناء الدراسة لتلبية احتياجات الأسرة وهذا يؤدى إلى زيادة الفاقد التربوي، واقترحت الدراسة تمليك وسائل إنتاج للأسر الفقيرة لتلبية احتياجاتها.

5/ دراسة (حسن، 2005م) بعنوان: الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته في محافظة جنين. توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها تخفيض الاستهلاك الغذائي من قبل الأسر الفقيرة، ضعف المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية. وأوصت الدراسة بتوفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل ورفع مستوى الأجور بما يناسب مستوى خط الفقر.

6/ دراسة (حسين، 2010م) بعنوان: تقييم سياسات تخفيف الفقر في السودان. توصلت الدراسة إلى أن دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في تخفيف الفقر كان ضعيفاً بسبب ضعف تمويل المشاريع الإنتاجية، بينما ساهمت المساعدات المقدمة في مجال التأمين الصحي في تخفيف حدة الفقر.

7/ دراسة (الشريف، 2018م) بعنوان: تحليل أسباب الفقر والاستراتيجية المرحلية لمكافحته في السودان. هدفت الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية المرحلية التي تبنتها الحكومة لمحاربة الفقر

وجوانب ضعفها وقصورها. توصلت الدراسة لكون الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر في السودان قد فشلت بسبب قصور في بعض جوانبها الفنية والتنفيذية.

8/ دراسة (الحسن، 2011م) بعنوان: استراتيجية مكافحة الفقر وآثارها على التنمية في السودان: بالتطبيق على مشروع التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم (2007- 2011م). توصلت الدراسة إلى أن مشروعات التمويل الأصغر ساهمت في تشغيل الخريجين وقللت من نسبة الفقر.

9/ دراسة (صالح، 2016م) بعنوان: مؤسسات مكافحة الفقر في السودان. توصلت الدراسة إلى عدم وجود التنسيق بين الأعداد الكبيرة من مؤسسات الضمان الاجتماعي في السودان التي تعني بمكافحة الفقر، وكذلك تدني نسبة تغطيتها للعديد من الفقراء بسبب قلة التمويل.

اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة أعلاه في التعرف على مفهوم الفقر ومقاييسه وأسبابه، وأنواعه وآثاره، وطرق مكافحته، غير أن اختلاف المكان أدى لاختلاف بعض الأسباب والآثار وجهود مكافحته، كما أن هدف هذه الدراسة هو تحليل جهود سياسات مكافحة الفقر وتخفيف حدته بمحلية بحري، ولاية الخرطوم، السودان في خلال الثلاث عقود الأخيرة (1994- 2024م).

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الفقر:

يعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها، نظراً للاختلافات الفكرية والإيديولوجية من جهة، وتعدد أبعاد هذه الظاهرة وسماته، ومؤشراته وسبل قياسه ومكافحته من جهة ثانية، وارتباطها بنظريات التنمية المختلفة من جهة أخرى، أدت إلى صعوبة تحديد تعريف موحد للفقر (عوض وآخرون، 2013، 37 ومحجوب. 2013: 55). ومع ذلك فإنها تعني شيئاً واحداً للذين يعانون منها وهو الحرمان المادي والحرمان من فرص العيش بحرية وكرامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013م، 58 و أحمد، 2010م:، 13وفورين، 2014م، 17). وكذلك تتفق هذه الدراسات في أن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأن الفقر نتيجة سياسية منحازة، وأنه ظاهرة يمكن مكافحتها (عوض وآخرون. 2013م: 37).

المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفقر:

الفقر في اللغة هو كل ما دل على الضعف واللين (ابن منظور. 1956م: مادة فقر). **أما المفهوم الاصطلاحي للفقر**: فيعني الحالة الاقتصادية التي يفقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى

لائق في الحياة (رضوان، 1997م، 49، وموسى، 2017م، 202).

عرّف مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية في عام 1995م الفقر على أنه الافتقار إلى الدخل المادي، وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجيات الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة وتجنب الجوع وسوء التغذية والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية والسكن الملائم إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2009م، 1، ومحجوب، 2013، 55). الفقر يعني حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ويشمل الأصول الاقتصادية والمادية (الأرض) والسكن والمهارات والصحة الجيدة والعمل وغيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواءً في الحاضر أو المستقبل (المعاضيدي وعبد المنصور، 2013م، 112). ذكر (Leeds. 1971. 226) أن الفقر ليس مجرد نقص وحرمان اقتصادي وسوء تنظيم، وإنما هو طريقة في الحياة حيث تظهر خلال النمو الحضري المتسارع والحروب. الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة وذلك أما بسبب ارتفاع تكلفة الحد الأدنى للمعيشة أو بسبب تدنى دخل الفرد أو السببين معاً (Sen. 1981. 15). ووفقاً لمنظور القدرات فقد عرف (Sen. 1985. 8) الفقر بأنه عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية وحريات جوهرية. الفقر هو عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تشمل الحاجات المادية كالطعام، السكن، الملابس، المياه النقية، وسائل التعليم والصحة، وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية (الليثي، 2015م، 6). وخلص البنك الدولي إلى أن الفقر هو عدم قدرة الفرد على الموائمة بين الدخل والإنفاق (البنك الدولي، 1990م ، 42). والفقر يعني قصور في القدرة البشرية (UNDP. 1997. 16). عرف المركز الدولي لمكافحة الفقر التابع للأمم المتحدة الفقر على أنه مجموعة معقدة من حالات الحرمان في كثير من الأبعاد التي لا يمكن تحديدها على أساس انخفاض الدخل (الشريف، 2018م، 466).

التعريف الوطني للفقر الذي عرفته وزارة الرعاية والشئون الاجتماعية في السودان هو عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى من الضرورات الأساسية للحياة الفردية والجماعية التي تحفظ الدين، النفس، النسل، المال والعقل (وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل. 2009م، 4، وإسماعيل، 2014م، 247)، وتتمثل هذه الضرورات في الحد الأدنى من المأكل، الملبس، المسكن، الصحة، المياه الصالحة للشرب، المواصلات العامة، تعلم القراءة والكتابة، والحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال. وهنا تجب الإشارة إلى تعريف مفهوم الفقر لدى الفقراء أنفسهم في منطقة الدراسة، حيث يرون الفقر بعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة من (المأكل، الملبس المسكن الملائم، العلاج، التعليم، تسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبات الاجتماعية).

هذه الدراسة تعرف الفقر بأنه: العجز للدخل المادي وموارد الإنتاج الكافي لضمان إشباع الحاجيات الأساسية للحياة لتجنب الجوع والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، السكن الملائم، المياه النقية، إضافة الى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية وحرية الرأي.

أنواع الفقر:

يمكن تقسيم الفقر إلى ثلاثة أنواع: انظر (فورين، 2001م،17 ، وعوض وآخرون، 2013م، 39، وبوكساني وعثمان، 2014م، 3).

أ- **الفقر المطلق:** يشير الى عدم ملكية الشخص للأصول او حيازة الموارد المادية وغير المادية بحيث لا يتمكن من إشباع حاجاته الأساسية من مأكل، ملبس، المسكن،

ب- **الفقر النسبي:** حالة تدني مستوى إشباع حاجاته الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة،

ت- **الفقر المدقع:** يشير للحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان التصرف بدخله والوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية من السعرات الحرارية.

قياس الفقر:

هناك عدة مقاييس لقياس الفقر باختلاف المناهج العلمية التي اتبعها الباحثون بحسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس (الأمم المتحدة،2018م، 6).

أ- **الفقر المادي:** وتعني المؤشرات النقدية للفقر، وقد حدد البنك الدولي خط الفقر عام1985م واحد دولار أمريكي للفرد في اليوم في الدول النامية، وتم تعديل ذلك في العام عام 2005م ب (2) دولار أمريكي للفرد في اليوم، وما يقرب من (1.25) دولار أمريكي في الدول النامية (World Bank 2022:31، الشريف. 2018م: 464، الأمم المتحدة. 2014م: 4). في عام 2011 تم تعديل خط الفقر الدولي إلى (1.9) دولار أمريكي في اليوم في الدول النامية (United Nations. 2018. 11). وهناك مقاييس غير نقدية للفقر مركبة من عدة عوامل مثل الصحة والتعليم والعمل.

ب- **الفقر متعدد الابعاد:** وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان المتعدد وتداخلهم، ويقاس عبر مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة ومستوى المعيشة (الليثي، 2015م، 8).

وقد غلب على قياس الفقر في السودان الأسلوب النقدي. وحسب المسح الإحصائي للعام

(2015/2014م) تم تحديد خط الفقر المدقع في السودان بمبلغ (5,110) جنيه للفرد في السنة في المناطق الحضرية، وفي المناطق الريفية بملغ (2,044) جنيه (African Development Bank Group. 2018.4، وعلى، 2018، 13).

أما بخصوص قياس الفقر في الإسلام فإن الإسلام فرق بين مجموعتين أساسيتين هما الفقراء والمساكين، وهذا التقسيم مبني على درجة الاحتياج، حيث نجد أن تعريف الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يتحصل على قوت عامه، بينما المسكين هو الذي يدخر قوت عامه (إبراهيم، 2016م، 38).

جذور ظاهرة الفقر في السودان وأسبابها:

يتمتع السودان بموارد طبيعة وبشرية هائلة إلا أنه بالرغم من ذلك انتشرت فيه ظاهرة الفقر الحضري والريفي في العقود الثلاث الأخيرة بصورة واسعة في كل بقاعه، وتزايدت معدلاته وخاصة ولاية الخرطوم ومنطقة الدراسة. وقد أسهمت عدة عوامل اقتصادية، واجتماعية، وبيئية وسياسية في ذلك منها:

1/ موجات الجفاف والتصحر الذي ضرب السودان في ثمانينيات القرن الماضي حيث فقد السكان معظم مواردهم مما تسبب في نزوح (3,7) مليون شخص بنسبة (9.12%) من مجموع سكان السودان، منهم حوالي (2) مليون شخص نزح إلى ولاية الخرطوم من ولايات شمال كردفان، البحر الأحمر والولاية الشمالية (UNFPA Sudan. 2011).
2/ الحرب الأهلية في جنوب السودان، النزاعات المسلحة في جبال النوبة، النيل الأزرق ودارفور وشرق السودان والذي تسبب في تدمير البنية التحتية وإلى نزوح أعداد كبيرة من السكان مما تسبب في تدني الإنتاجية، وتحويل الصرف للتجهيزات العسكرية (الشريف، 2018م، 468، وحسين وعلي، 2021م، 30)،
3/ الانحياز المستمر للمناطق الحضرية عبر استراتيجيات التنمية على حساب المناطق الريفية التي انتهجتها الدولة منذ استقلال السودان أدى إلى إهمال الزراعة التقليدية وبالتالي تفشي الفقر الريفي.
4/ تدهور المشاريع الإنتاجية الكبرى كالجزيرة، مصانع النسيج، السكك الحديد، النقل النهري وخصخصة بعض المشاريع من قبل الدولة، وبالتالي تزايدت البطالة وانتشار الفقر (إبراهيم، 2016م، 33)، إلى جانب تدهور الخدمة المدنية وانتشار الفساد الإداري والمالي (علي، 2018م، 9).

5/ فشل سياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة السودانية بداية التسعينيات التي ترى في الفقر شيئاً استثنائياً، إلى جانب السياسات الزراعية، وعدم استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الحيواني (المعهد العالي لعلوم الزكاة، د.ت، 4)، إلى جانب ضعف السياسات المعنية بمكافحة الفقر وتخفيف حدته، وتدني نسبة الموارد المالية المخصصة للفقراء وتطبيق برنامج التكيف الهيكلي.

6/ تزايد وتراكم الديون الخارجية، المقدرة حتى عام 1989م بحوالي 13.1 مليار دولار أمريكي، وارتفاعها خلال الفترة من (1989-2018م) إلى حوالي 60 مليار دولار (حسين وعلي، 2021م، 31).

7/ العقوبات الاقتصادية الدولية وإعاقة وصول المساعدات المالية العالمية، سياسات التحرير الاقتصادي، بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري وتقلبات الأسعار العالمية أثر على الصادرات السودانية، ومن ثم على العائد بالعملة الصعبة.

8/ انفصال جنوب السودان عام 2011م ،وخروج نسبة كبيرة من عائدات النفط من ميزانية الدولة.

9/ الزيادة في عدد السكان، حيث تزايد عدد السكان في السنوات الأخيرة زيادة كبير من حوالي 30 مليون نسمة في عام 2008م إلى حوالي 44.4 مليون نسمة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 51 مليون نسمة بحلول عام 2025م بمعدل نمو سنوي 2.4% وهذا يعد من أعلى معدلات النمو في العالم (إبراهيم، 2016م، 16).

السودان كغيره من الدول النامية يفتقر للبيانات الرسمية الحديثة عن الفقر. ووفقاً للمسح القاعدي للأسرة للعام 2009م، فقد بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر (14,4) مليون شخص بنسبة (46,5%) من سكان السودان، وأن نسبة الفقر أكبر بين سكان الريف بنسبة (58%) مقارنة بنسبة (26%) في المناطق الحضرية (Central Bureau of Statistics. 2010, World Bank. 2016:1). وحسب المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر الفقيرة في السودان عام 2011م، جاءت ولاية شمال دارفور الأكثر فقراً بين ولايات السودان بنسبة (69.4%)، بينما جاءت ولاية الخرطوم في المرتبة الأقل فقراً بنسبة (26%) (علي. 2018م: 8، الشريف 2018م: 469، World Bank 2016: 1). ووفق المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر الفقيرة في السودان لعام (2014- 2015م)، جاءت ولاية وسط دارفور الأكثر فقراً بين ولايات السودان بنسبة (67.4%) وولاية جنوب كردفان بنسبة (67%)، بينما جاءت الولاية الشمالية في المرتبة الأقل فقراً بنسبة (12.2%)، والجزيرة بنسبة (18.3%) (African Development Bank Group 2018:5). وأشارت تقديرات في 2019م أن 52.3% من سكان السودان يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد وأن السودان أكثر الدول العربية فقراً (الأسكوا وآخرون، 2023م، 79)، بينما قدر نسبة الفقر في عام

2022م بنسبة 65% من قبل مفوضية الأمان والدعم الاجتماعي (المجلس القومي للسكان، 2023،17) في عام 2024م قدرات النسبة بـ 53.4% (UNDP. 2024.299). وحسب تقديرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام 2018م فقد احتل السودان المرتبة (167) من (189) من بين أفقر دول العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018م، 32)، بينما احتل المرتبة (171) من (189) عام 2018م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020م، 345)، وفي عام 2024م احتل المركز (170) من أصل 191 دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024م، 13).

انتشرت ظاهرة الفقر بدرجة كبيرة في محليات ولاية الخرطوم ومن بينها محلية بحري (منطقة الدراسة) بسبب نزوح سكان الولايات الأخرى إليها نتيجة للظروف الطاردة المتمثلة في الجفاف والتصحر، الحروب الأهلية، تدني وانعدام المرافق الصحية والتعلمية والخدمية، بالإضافة للسياسات الاقتصادية وغيرها خلال العقود الأخيرة. بلغ عدد الأسر الفقيرة بولاية الخرطوم حوالي (2.1) مليون أسرة، منها حوالي (186,940) أسرة بمحلية بحري منطقة الدراسة (جدول رقم 1).

المحلية	عدد الأسر	النسبة (%)
محلية أم بدة	419,437	%21
محلية كرري	396,685	%19
محلية جبل أولياء	381,316	%19
محلية شرق النيل	357,143	%17
محلية بحري (منطقة الدراسة)	186,940	%9
محلية الخرطوم	163,631	%8
محلية أم درمان	150,479	%7
الجملة	2,055,631	%100

جدول رقم (1) يوضح توزيع الأسر الفقيرة بمحليات ولاية الخرطوم 2011م. (المصدر: المعهد العالي لعلوم الزكاة 2011م)

سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقروتخفيف حدته في السودان:

تعود معظم الدراسات عن مكافحة الفقر وتخفيف حدته في الدول الفقيرة ومن بينها السودان إلى المنظمات الدولية، وقد قننت هذه المسألة بعد عام 2000م في قمة الأمم المتحدة للألفية والأهداف التي تم الاتفاق عليها خلال الفترة من (2000- 2015م) ومن بينها تخفيض أعداد الفقراء إلى النص بحلول عام 2015م (محجوب، 2013م، 70) إلى جانب أهداف التنمية المستدامة التي من بينها القضاء على الفقر

بجميع أشكاله وأبعاده بحلول العام 2030م. وبناء عليه فقد وضع صندوق النقد الدولي استراتيجيات للحد من الفقر كأحد المتطلبات التي يجب أن تستوفيها الدول للحصول على القروض الميسرة من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي للقضاء على الفقر عبر العديد من المبادرات والبرامج.

يكتسب الإنفاق العام لصالح الفقراء أولية في السياسة المالية في السودان، ولذا بذلت الحكومة العديد من الجهود على المستوى القومي خلال العقود الأخيرة بوضع الخطط والسياسات لمكافحة الفقر وتخفيف حدته خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي تمثلت في الآتي:

1/ البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990– 1992/1991م) والذي هدف لتحريك الجمود الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وحماية الفئات الضعيفة اقتصادياً والمتأثرة بالهيكلة الاقتصادية (أحمد، 2010م، 59).

2/ إعداد استراتيجية القضاء على الفقر في شمال السودان عام1999م، حيث أنشئت وحدة لمكافحة الفقر في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتم تخصيص الميزانيات الاتحادية والولائية لها (International Monetary Fund. 2013.8)،

3/ إصدار مسودة عناصر استراتيجية مناهضة الفقر في السودان (2000 – 2020م) في عام 2000م من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني والتي اشتملت على العدد من الأهداف أهمها تعظيم النمو الاقتصادي المناصر للفقراء وتنمية قدرات الفقراء على الإنتاج عن طريق تمليكهم للأصول (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2000م ، 9).

4/ إنشاء المجلس الأعلى لمكافحة الفقر برئاسة رئيس الجمهورية في العام 2000م للإشراف على تنفيذ برنامج القضاء على الفقر.

5/ إعداد الوثيقة الاستراتيجية الوطنية المرحلية (مؤقتة) لمكافحة الفقر والتي نفذت خلال الفترة ما بين عام 2004م وعام 2008م، وصادق عليها البرلمان السوداني في 2012م، وأقر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهذه الوثيقة والتزم بمساندة تنفيذها (الشريف، 2018م، 475 و World Bank. 2016.1)،

6/ إعداد خطة استراتيجية ربع قرنية موجهة نحو النمو الاقتصادي(2007-2031م) لتقديم الخدمات ودعم النمو الاقتصادي،

7/ إعداد البرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقر عام 2001م عبر وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ العام 2001م، وشمل البرنامج (17) مجالاً للدعم الاجتماعي مثل مياه الشرب، العلاج، إجلاس الطلاب، إلا إنه تقلص إلى مجالين فقط هما دعم الكهرباء وصندوق دعم الطلاب (الشريف، 2018م، 475، وحمد النيل،2011م،13).

8/ تطبيق سياسات التمويل الأصغر لمعالجة قضايا الفقراء منذ عام 2007 م، من خلال تخصيص نسبة (12%) من السقوف للبنوك التجارية لتمويل مشاريع التمويل الأصغر (حمد النيل، 2011،14).

9/ إنشاء مجموعة الصناديق الاجتماعية والهيئات عام 2010م مثل (صندوق التكافل الاجتماعي، صندوق دعم الطلاب، ديوان الزكاة، وزارة الرعاية الاجتماعية، الصندوق القومي للمعاشات، والهيئة العامة للتأمين الصحي، وغيرها) بهدف مكافحة الفقر وتخفيف حدته (أحمد، 2010م، 59، ووزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، 2014م ، 6).

10/ أنشأت الحكومة في 2018 م ما يعرف بالمجلس الأعلى للأمان الاجتماعي وخفض الفقر وفقاً للمرسوم الجمهوري رقم (43) للعام 2018م، للإشراف على تنظيم وتنسيق جهود الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في خفض الفقر وتحقيق الأمان الاجتماعي، ومتابعة أداء مراكز تخفيف الفقر بالولايات، الى جانب اعتماد المؤشرات الوطنية للفقر واعتماد المسوحات الدورية وخرائط الفقر في السودان.

11/ أنشأت الحكومة مفوضية الأمان والتكافل الاجتماعي وخفض الفقر في عام 2018م والذي يعمل جهازا تنفيذيا للمجلس الأعلى للأمان الاجتماعي وخفض الفقر للقيام بكل المهام التنفيذية للسياسات والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى للأمان الاجتماعي وخفض الفقر. هذا وقد شاركت هذه المفوضية في تنفيذ عدة مشاريع واستراتيجيات للخفض الفقر والحد منه في العديد من ولايات السودان والتي تمثلت الاستراتيجيات التالية (المجلس القومي للسكان، 2023م، 31- 34):

أ- الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر (2021- 2023م)، بهدف استقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر في السودان. استهدفت الخطة الفئات السكانية الأكثر احتياجاً (النازحين وأصحاب المهن الهامشية).

ب- استراتيجية الحماية الاجتماعية: تتمثل نظام المساعدات الاجتماعية في مجالات التقاعد والتأمين الصحي الشامل (مشروع التأمين الصحي 2021- 2024م) وتعويض البطالة.

ت- استراتيجية وبرنامج الدعم النقدي الاجتماعي المباشر (2018- 2022م)، هذا البرنامج يدعم الأسرة الفقيرة العاملة في المهن الهامشية (الشاي والأطعمة) وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والأعمال اليدوية وهو دعم مؤقت مثل برنامج ثمرات أيام كرونا 19 والسيول والأمطار عبر إنشاء محفظة إلكترونية عبر مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. واستهدف البرامج حوالي 86 ألف أسرة الأكثر فقراً في كل ولايات السودان.

ث- البرنامج الشامل للأمان الاجتماعي بمنظور شامل متعدد الأبعاد في 2016م، تهدف للتخفيف من

حدة الفقر وتعزيز رأس المال البشري وبناء قدرات المجتمع في المناطق الأكثر فقراً في ولايات كسلا، البحر الأحمر، النيل الأبيض، شمال كردفان. ومن ثم عممت على بقية ولايات السودان حيث وصل عدد المستهدفين 1.2 مليون أسرة.

ج- برنامج الدعم النقدي المباشر للأمهات الحوامل: المشروع هدفه التخفيف من الآثار السلبية التي عانت منها النساء الحوامل والمرضعات وصغار الأطفال بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في السودان. استهدف 50 ألف امرأة حامل بتكلفة 22 مليون دولار ونفذ في ولايات كسلا والبحر الأحمر.

ح- برنامج القرض الحسن: مشروع يستهدف صغار المنتجين من الفقراء لتمكينهم من الحصول على التمويل بطرق ميسرة ومن غير أرباح، وذلك بتمويل كل فقير ونشط وقادر على الإنتاج، ولا يملك الوسائل ويستهدف كل ولايات السودان. هذا وعلى الرغم من كل هذه الجهود والسياسات إلا أن حالة الفقر لا تزال في ازدياد في السودان.

وعلى المستوى الولائي، قامت ولاية الخرطوم بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية عام 1995م. ومن مهامها (مكافحة الفقر، تقديم الخدمات للفقراء، التركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية ومتابعتها، تفعيل قيم العطاء والتكافل في المجتمع، العمل على تمليك وسائل الإنتاج، تطوير برامج رعاية الفئات الضعيفة، وتحقيق التكافل الاجتماعي والتراحم). هذا وقد شملت أهم سياسات ولاية الخرطوم في مكافحة الفقر وتخفيف حدته: (مشروع تشغيل الخريجين، برنامج الأمل للتمويل الأصغر، مشروع دعم وتأهيل الأسر الفقيرة، برنامج دعم المعوقين بالتمويل الأصغر، إنشاء مؤسسة التنمية الاجتماعية في عام 1997م لتنفيذ برامج لتخفيف حدة الفقر عبر تقديم القروض للفقراء الممارسين للأعمال الصغيرة (أحمد، 2010م، 60). نجحت مؤسسة التنمية الاجتماعية عام 2002م في إنشاء علاقات مع الشركات والبيوتات التجارية، وكانت نتاج ذلك زيادة عدد المشروعات الصغيرة مثل تمليك وحدات الغاز ومشروعات كبيرة كإنشاء شبكات المياه (مؤسسة التنمية الاجتماعية، 2008م).

على المستوى الدولي فقد ساهمت المؤسسات الدولية مثل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المفوضية السامية للاجئين، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ومنظمة الصحة العالمية) في تمويل بعض المشروعات التنموية في السودان لتخفيف حدة الفقر وذلك بتوسيع فرص العمل وتفعيل الخدمات الصحية والتعليمية وتقديم العون الغذائي وخدمات المياه (المجلس القومي للسكان، 2023م،33). ومن أهم المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة (1990 – 2001م)، مشاريع مناطق (ريفي شيكان بولاية شمال كردفان، ريفي أم كداده بشمال دارفور، ريفي عد الفرسان بجنوب

دارفور، وريفي نهر عطبرة بولاية نهر النيل) وهي برامج حكومية بمساعدة مالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 716 مليون دولار، وساهم فيها برنامج الغذاء العالمي بنسبة 64%، بينما ساهمت كل من منظمة اليونيسيف (مشروعات الصحة والتعليم والمياه) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة 11% (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2001م، 21).

الجهود والسياسات لمكافحة الفقروتخفيف حدته في محلية بحري (منطقة الدراسة):

تمثلت الجهود والسياسات لمكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة في الجهود الرسمية للدولة، وجهود المؤسسات الاجتماعية، والجهود الشعبية، وجهود مجتمع منطقة الدراسة.

اولاً: الجهود الرسمية للدولة:

تتمثل في دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، وبنك الأسرة، والصندوق القومي للمعاشات.

أ. جهود مصرف الادخاروالتنمية الاجتماعية:

أنشئ بنك الادخار السوداني عام 1974م وتحول في عام 1995م إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية؛ بهدف استيعاب الشرائح الضعيفة في المجتمع التي تعمل في القطاع الإنتاجي والخدمي الذي يوفر لها فرصة التشغيل الذاتي الكامل. تتمثل استراتيجية مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في تمويل المشروعات الصغيرة، وإبراز دور المصرف باعتباره أحد أذرع الدولة في محاربة ظاهرة الفقر وتوفير جانب من الاحتياجات الأساسية للشرائح المستهدفة. عمل المصرف بالعديد من السياسات في مجال التمويل الأصغر بالتعاون مع الاتحادات والجهات الراعية للشرائح الفقيرة والعمل على إنفاذ مشروعات الرعاية الاجتماعية من خلال صيغة المشاركة وقد بلغ إجمالي عمليات التمويل المقدم من قبل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع محلية بحري للفقراء (2,156) عملية حتى 2013م، وتمثلت الشرائح الممولة بدون فوائد في تسليف الطالب الجامعي لسداد الرسوم الجامعية، المعاقين، المعاشيين وأرباب المعاشات والمرتبات)، أما فئات المجتمع الأخرى من أعمال حرة وشريحة الخريجين يتم منحهم تمويل بأرباح وفوائد سنوية حسب مشروع الخريج (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2020م). المصرف متخصص في نافذتين للتمويل هما التمويل الأصغر والذي يتراوح سقفه في حدود (20,000) جنيه، والتمويل التجاري وهو ما زاد عن (20,000) جنيه. هذا فقد تمثلت أهم إنجازات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر وذلك بتمويل عدد (8) مشاريع زراعية لعدد (2,000) من صغار المزارعين في العام 2013م، كما تم تمويل مشروعات الاستخدام الذاتي للخريجين لتقليل نسبة البطالة. أيضاً تم تمويل عدد(2,000) أسرة عن طريق

استجلاب وتمليك ماكينات اللحام، الثلاجات، وماكينات الخياطة، كما استهدف المصرف لعدد (75) امرأة بتوفير مظلات وأكشاك بالأسواق لبيع الشاي كأماكن ثابتة لمزاولة العمل بغرض زيادة الدخل. ايضاً قام المصرف بتمويل مشاريع أعمال الطباعة والتطريز وأعمال الخزف. ومن مشروعات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مشروع أبو حليمة الذي تأسس عام 1995م لمناهضة الفقر من خلال سياسة التمويل الأصغر. وركز المشروع على التمويلات الجماعية على أن يعود المشروع للمجموعة بعد سداد التمويل (علي، 2011م، 12). يضم المشروع حاضنة أبو حليمة (13) نشاطا إنتاجيا مملوكة للخريجين أهمها مشروع (البيوتات المحمية، أبقار الحليب، الدجاج البياض، الأرانب والدجاج اللاحم، الضأن، المشتل، المياه النقية، ومشروع تربية الأسماك وغيرها)، واستوعب المشروع (120) خريجا بتمويل من وزارة الشئون الاجتماعية وديوان الزكاة (المصدر السابق). تعد حاضنة أبو حليمة من التجارب الناجحة في السودان، حيث تطورت التجربة من مشروع لإنتاج الدواجن للأسر الفقيرة بالمنطقة إلى حاضنة تضم أكثر من (13) مشروعا وعمل على تشغيل لمئات الخريجين وتحسين دخل الأسر وفقاً لتخصصات المستهدفين. كما يقوم مصرف الادخار والضمان الاجتماعي بالتعاون مع ديوان الزكاة بصرف الدعم الاجتماعي وقدره (150) جنيها للأسرة الفقيرة حيث وصل عددهم حوالي (900) أسرة بمحلية بحري في عام 2020م. ورغم جهود مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في مكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة إلا أنه لم يكن حلاً للحد من انتشار ظاهرة الفقر، بل إن أعداد الفقراء في حالة ازدياد مستمر، حيث يواجه المصرف عدة مشاكل منها: ضعف رأس المال، هامش الربح ضئيل مقارنة بتكلفة التمويل، ارتفاع الضرائب والرسوم، التعثر في سداد الأقساط وظاهرة ارتداد الشيكات بسبب الوضع الاقتصادي القائم من تقلبات السوق والأسعار وانخفاض دخل الأسر، اعتماد البنك على نوعية محددة من المشاريع الصغيرة ذات الدخل التجاري السريع.

ب. جهود بنك الأسرة:

أنشئ في عام 2008م بوصفه مؤسسة للتمويل الأصغر بواسطة اتحاد أصحاب العمل ممثلاً في أمانة سيدات الأعمال وبتشجيع من ولاية الخرطوم والبنك المركزي، وتقوم فلسفة البنك في محاربة الفقر والحد منه من خلال تقديم خدمات مالية تهدف إلى توفير مشروعات أو أنشطة اقتصادية تحقق لهم دخلاً أو ترفع من مستوى دخلهم. وتتلخص استراتيجية البنك في مكافحة الفقر على الانتشار بغرض الوصول للفقراء في مواقعهم، اختيار المشروعات التي تناسب قدرات العملاء المستهدفين ومهاراتهم ، والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تتسق أهدافها مع أهداف البنك، خاصة في مجال بناء القدرات وتوفير الضمان الجماعي. يقوم بنك الأسرة بتمويل الشرائح الفقيرة وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي (المرابحة والمشاركة والمضاربة) بما يسمح به القانون. وتنحصر مسؤولية البنك في تطوير الضمانات التي تناسب ظروف الفئات المستهدفة وتضمن استرداد الأموال المقترضة. ويقوم البنك بتقديم الخدمات لمنظمي الأعمال الصغيرة في

مجال الزراعة والتجارة والبيع المتجول والصناعات المنزلية والخريجين الذين لم يتم استيعابهم في برامج الدولة الأخرى (بنك الأسرة، 2008م). وتتلخص أهم إنجازات بنك الأسرة تمويلها لعدد (720) مشروعا على مستوى محلية بحري، منها (529) مشروعا نسويا استفادت منها حوالي (932) أسرة (بنك الأسرة، بحري، 2020م). وتمثلت هذه المشاريع في (ماكينات تقطيع البلاستيك، ماكينات لحام، ثلاجات حفظ الأغذية، صناعة العطور البلدية، سحانات التوابل، مفارم، ماكينة الخياطة وصناعة الأطعمة). كما قام البنك بتمويل عدد(102) من مشاريع القطاعات الإنتاجية المختلفة لصغار المنتجين شملت القطاع الزراعي، الخدمي، النقل، العقاري، والحرفي. كما انتهج البنك ما يعرف بالنوافذ التمويلية التي شملت النوافذ الجغرافية ففكرة المشروع عبارة عن إيجاد وسائل ومنافذ تمويلية لإنسان الريف عبر مكاتب ريفية تتبع لفرع البنك بوحدة بحري المدينة تقدم خدمات التمويل الأصغر لأنشطة مختلفة (إنتاجية، صناعية، .... الخ) وذلك من خلال مجمعات إنتاجية تضم الرجال والنساء وقد ضم التجمع 50 أسرة في وحدة ريفي بحري (عبد المحمود، 2016م، 123). رغم أن فكرة تأسيس بنك الأسرة باعتباره مؤسسة تمويل أصغر لمحاربة ظاهرة الفقر من خلال تقديم خدمات مالية تهدف إلى توفير مشروعات أو أنشطة اقتصادية خصصت للشرائح الفقيرة من أجل رفع مستوى دخل بمنطقة الدراسة، إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه بسبب عدة معوقات أهمها: محدودية خدمات التمويل الأصغر، قلة مهارات الموظفين وتدني خبراتهم ، ارتفاع التكاليف الإدارية، التلاعب في دراسة جدوى الحقيقية للمشاريع، صعوبة التسويق لدى أغلب صغار المنتجين، التعقيد والبطء في إجراءات التمويل, وارتفاع نسبة التعثر وبالتالي تضاؤل دور البنك في مكافحة الفقر وتخفيف حدته بمنطقة الدراسة.

ج. **جهود الصندوق القومي للمعاشات**:

وتمثلت أهدافه في إدارة نظام المعاشات بموجب قانون معاشات الخدمة العامة، العمل على تحسين الظروف المعيشية للمعاشيين، وتنفيذ مشروعات محاربة الفقر في أوساط المعاشيين من خلال توفير التمويل اللازم لتمليك وسائل الإنتاج لهم. بلغ عدد المعاشيين المستفيدين من خدمات الصندوق بمحلية بحري للعام 2016م (605) من المعاشيين. وتمثل إنجازات الصندوق في صرف البطاقات العلاجية بالتنسيق مع الصندوق القومي الصحي، إنشاء عدد(17) جمعية تعاونية على مستوى محلية بحري للمواد التموينية بأسعار مخفضة، كفالة الأيتام لأسر المعاشيين البالغ عدد (75) أسرة من خلال دفع الرسوم الدراسية والزي المدرسي (عبد المحمود، 2016م، 123).

ثانياً: جهود المؤسسات الاجتماعية:

تتمثل في جهود ديوان الزكاة ومؤسسة الرعاية الاجتماعية في مكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة.

أ. جهود ديوان الزكاة:

الزكاة منهج إسلامي متكامل لعلاج الآفات الاجتماعية وفي مقدمتها آفة الفقر. يعد ديوان الزكاة مؤسسة الحماية والضمان الاجتماعي الأولى في السودان لتحقيق العدالة الاجتماعية بتحويل الموارد المالية من الفئات القادرة إلى الفئات الضعيفة من المجتمع. وترتكز فلسفتها على تحصيل الأموال بأخذ مقادير معلومة من المال المخصوص وتصرف لجهات محددة أهمها الفقراء والمساكين. صدر قانون صندوق الزكاة في عام 1980م بهدف إحياء شعيرة الزكاة، وفي عام 2001م صدر قانون الزكاة والذي أصبح المرجع الأساسي لديوان الزكاة لتحقيق أهدافه (حمد النيل، 2011، 22 ،و محجوب، 2013م، 93). يركز ديوان الزكاة على شريحة الأيتام، الأرامل، كبار السن، أصحاب الأمراض المزمنة، المعاقين وذوي الدخل المحدود (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2002م، 3). تم إنشاء ديوان الزكاة بمحلية بحري في عام 1989م، بلغ عدد الفقراء والمساكين المدعومين بواسطة ديوان الزكاة بمحلية بحري (2,565) أسرة في عام 2018م (محلية بحري. 2020م). تمثلت أهم مساهمات ديوان الزكاة في محاربة الفقر وتخفيف حدته بمنطقة الدراسة في: الرعاية الصحية عن طريق المساهمة في العلاج المباشر، كفالة الأيتام، استخراج بطاقات التأمين للأسر الفقيرة، تقديم الدعم المالي والمادي للمستشفيات الحكومية. أيضاً يقوم ديوان الزكاة بتقديم الدعم المادي والعيني على محدودي الدخل من العجزة، تمليك وسائل الإنتاج من خلال وحدات إنتاجية عرفت بمشاريع الإعاشة التنموية باعتبارها الوسيلة المثلى لإخراج الأسر الفقيرة من دائرة الفقر. كما ساهم ديوان الزكاة في إنشاء عدد (15) صيدلية شعبية لتوفير الدواء مجاناً للأسر الفقيرة (عبد المحمود، 2016م، 125). أما في مجال التعليم فقد ساهم ديوان الزكاة بتقديم الدعم العيني والنقدي للخلاوي والمدارس وتوفير الزي المدرسي والكراسات والكتب للطلاب الفقراء، وتشييد الفصول لعدد من المدارس، وكفالة الطالب الجامعي بالتنسيق مع صندوق دعم الطلاب بمبالغ شهرية. في مجال السكن الشعبي يقوم الديوان بمساعدة الأسر الفقيرة في حالة تعثره في سداد أقساط السكن الشعبي بواقع (7,900) جنيه، كما تكفل ديوان الزكاة بسداد ديون (92) من الغارمين. كما قدم ديوان الزكاة مشروعات تنموية مختلفة عن طريق دعم الأسر الفقيرة وتمليكهم وسائل إنتاج حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من وسائل الإنتاج من (164) أسرة في عام 2013م (المصدر السابق، 125) الى أكثر من 250 أسرة في 2019 (محلية بحري، 2020م). أيضاً قام الديوان بتنفيذ

مشاريع جماعية مثل مشروع المنسوجات اليدوية بوحدة بحري المدينة، ومشروع مصائد الأسماك بمنطقة قرى بوحدة الريف الشمالي وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة ولاية الخرطوم.

فشلت جهود ديوان الزكاة في مكافحة الفقر وتخفيف حدته بمنطقة الدراسة رغم جهوده المقدرة وذلك لعدة أسباب منها: المشاكل المالية بسبب ارتفاع أعداد الفقراء وكثرة عدد الطلبات التي تأتى لديوان الزكاة بصورة يومية وعجزه على دعم كل هذه الطلبات، ضعف قيمة المبالغ التي يدفعها ديوان الزكاة للفقراء هي أقل من المطلوب ولا تشكل حماية حقيقية لهم من ويلات الفقر، ضعف البيانات والمعلومات الدقيقة عن الفقراء المستحقين للزكاة، محدودية التغطية حيث يعتمد الديوان على لجان الزكاة بالأحياء وهي بدورها غير فاعلة مما انعكس سلباً على الأداء والوصول لأغلبية الفقراء وتقديم الدعم لهم، وغياب التنسيق بين ديوان الزكاة والصناديق الاجتماعية ذات الصلة، قلة فعالية استهداف الفقراء، ارتفاع مخصصات التكاليف الإدارية (تقدر بحوالي ثلث العائدات)، وضعف مكون دعم المشروعات المولدة للدخل.

ب. جهود مؤسسة (الرعاية) التنمية الاجتماعية.

نشأت مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم عام1997م بقانون المجلس التشريعي لولاية الخرطوم بمبادرة من وزارة الشئون الاجتماعية لعمل آلية لمكافحة الفقر وإشاعة روح التكافل، وتتحصل المؤسسة على الموارد المالية من خلال المخصصات الحكومية التي تساهم بها الدولة ومن مساهمات المؤسسات الأخرى التي تعمل في دعم الفقراء كديوان الزكاة وبعض المصارف التي تقدم خدمات التمويل الأصغر للفقراء كمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. وفي عام 2000م تم افتتاح مكتب المؤسسة في محلية بحري (أحمد، 2010م، 90). تمثل إدارة الرعاية الاجتماعية بالمحلية الجهة المناط بها تنفيذ السياسات العامة والخطط والبرامج الخاصة بالعمل الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم. تعمل مؤسسة التنمية الاجتماعية في تخفيف الفقر وتخفيف حدته بمنطقة الدراسة. تستهدف المؤسسة الفقراء (النساء، المعاقين، الأرامل، والخريجين غير المستوعبين) ويتم دعمهم من ديوان الزكاة بعد التنسيق بينهما. كذلك تساهم المؤسسة في العلاج وتسديد الرسوم الدراسية وتوزيع معينات للمدارس، دعم بعض الأيتام من الأسر الفقيرة والمساعدة في استخراج بطاقة التأمين الصحي لعدد (450) فرد (إدارة الرعاية الاجتماعية بحري، 2022م). شرعت الرعاية الاجتماعية في تنفيذ مشاريع جماعية للفقراء عن طريق التمويل الأصغر بغرض تحسين مستوى الدخل وتوفير فرص عمل تقضى على البطالة، كما قامت الرعاية الاجتماعية بتدريب عدد كبير من الدراسات على الخياطة والتفصيل ومهارات أخرى في مراكز الحلفايا الاجتماعي، شمبات الاجتماعي بوحدة بحري المدينة، ومركز الزاكياب بوحدة شمال بحري، ومركز الجيلي بوحدة الريف الشمالي، قامت بإنشاء مشغل قوامه (21) ماكينة خياطة بتمويل من محلية بحري. ومن

المشروعات التي قامت بها الرعاية الاجتماعية في الوحدات الإدارية مشاريع نقاط البيع المباشر المخفض الأسعار وتنفيذ مشاريع إنتاجية للمرأة الريفية وهي التي أسهمت بصورة فعالة في تخفيف حدة الفقر في تلك الوحدات (المصدر السابق). كما قامت المؤسسة بتنفيذ مشروع ود رملي في وحدة الريف الشمالي عام 2000م بمشاركة وزارة المالية الاتحادي والولائي، وزارة الزراعة، وديوان الزكاة، هدف المشروع إلى تمليك الأسر الفقيرة أراضي زراعية بمساحة (2) فدان للأسرة بغرض رفع المستوى الاقتصادي وزيادة نسبة العمالة المنتجة بالمنطقة (أحمد، 2010م، 95).

كما قامت مؤسسة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، إيفاد، أكورد وأوكسفام لتمويل بعض المشروعات حيث قامت بتدريب حوالي 300 امرأة في مجال الخياطة، التصنيع الغذائي، مشروع الترقية الحضرية، ومشروع تدريب الشباب الفقراء على علوم الكمبيوتر على مستوى محليتي بحري والخرطوم (مؤسسة التنمية الاجتماعية، 2004م). قامت مؤسسة التنمية الاجتماعية في عام 2006م بإنشاء برنامج أمل بهدف تقديم الدعم النقدي والعيني للأفراد والمجموعات الأقل دخلاً من الناشطين اقتصادياً بغية تحسين الدخل ومناهضة الفقر. يتم تقديم خدمات برنامج أمل للتمويل الأصغر بالمناطق الحضرية والريفية بمنطقة الدراسة من خلال وحدات متحركة ونقاط البيع بهدف توصيل الخدمة للفقراء بمناطقهم. كما يقوم البرنامج بتمويل أنشطة خدمية، سداد رسوم دراسية، وتمويل لصيانة العربات والركشات (عبد المحمود، 2016م، 126).

فشلت مؤسسة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية في مكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة رغم دورها الفاعل في المجتمع لعدة أسباب أهمها: اعتمادها على الميزانية العامة للدولة الأمر الذي جعلها لا تستطيع مواجهة الطلبات المتزايدة في ظل ضعف الاعتمادات المالية، غياب البيانات والمعلومات عن الأسر الفقيرة المستحقة للدعم، صعوبة الوصول إلى الأسر الفقيرة في المناطق البعيدة تسبب في محدودية دور الرعاية الاجتماعية في مساعدة الأسرة الفقيرة كافة، عدم وجود نثريات للمراكز الاجتماعية بالمحلية أدى إلى عدم تنفيذ الكثير من المشروعات المقترحة لمكافحة والفقر من قبل المحلية والوزارة بالصورة المطلوبة.

ثالثاً: الجهود الشعبية:

وتشمل الاتحادات، المنظمات الطوعية المحلية والعالمية، الجمعيات الخيرية الشعبية وغير الشعبية العاملة في مجال مكافحة الفقر وتخفيف حدته بين أفراد المجتمع المتمثلة (النفير، بنك الملابس، حقيبة زاد الصائم، إفطار الصائم، إفطار طلاب المدارس ... إلخ) (جدول رقم 2).

الوحدات الإدارية	عدد المنظمات	الاجتماعية	التكافلية	الدعوية	الصحية	التعليمية	البيئية
بحري المدينة	36	15	7	5	3	4	2
شمال بحري	25	8	9	3	2	2	1
الريف الشمالي	13	4	5	2	1	1	-
المحلية	74	27	21	10	6	7	3

جدول رقم (2) توزيع المنظمات والاتحادات والجمعيات الشعبية بمنطقة الدراسة 2022م (المصدر: إدارة الرعاية الاجتماعية. 2022م)

يتضح من الجدول أعلاه أن منطقة الدراسة تضم (74) من المنظمات والجمعيات الشعبية، منها عدد (36) في وحدة بحري المدينة، (25) في وحدة شمال بحري، و(13) في وحدة الريف الشمالي. كما يلاحظ من الجدول أن (27) من هذه المنظمات ذات دور اجتماعي ونجد أكثرها في وحدة بحري المدينة، أما الجمعيات التكافلية فعددها (21) أكثرها بوحدة شمال بحري. كما يتضح أيضاً إلى أعداد من الجمعيات في المجالات الدعوية والصحية والتعليمية والبيئية بمنطقة الدراسة.

أسهمت بعض المنظمات الوطنية والدولية الطوعية في تمويل بعض المشروعات التنموية لتخفيف حدة الفقر بمنطقة الدراسة مثل (اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الدعوة الإسلامية، ومنظمة الشهيد)، وذلك من خلال تنمية قدرات الشرائح الضعيفة، خلق فرص العمل وتفعيل الخدمات الصحية والتعليمية والمياه. وقد اتسمت هذه المشروعات بالضعف في الاستدامة والاستمرارية بسبب ضعف لتمويل تارة وتوقف التمويل تارة أخرى بسبب الظروف الاقتصادية وأحجام مصادر التمويل الدخول في تمويل مشروعات حيوية لأسباب سياسية ، تدني نسبة مشاركة المستهدفين في إدارة هذه المشروعات، وضعف البرامج التدريبية لبناء القدرات، وجود جو من عدم الثقة بين الجهات المانحة والجهات المسئولة في الدولة في عدم وصول المنح المقدمة للمستهدفين دفع هذه الجهات المانحة بتقديمها في شكل خدمات ومشروعات تنموية عبر المنظمات التطوعية خاصة الأجنبية منها لثقتها وتبعية معظمها للجهات المانحة. هذا ورغم جهود المنظمات الطوعية في محاربة الفقر وتخفيف حدته بمنطقة الدراسة، إلا أن اعتمادها على التمويل الأجنبي والمركزي والمساعدات الفردية والخيرية جعل عملها يتوقف أحياناً مما جعلها محدودة الفعالية.

رابعاً: جهود مجتمع منطقة الدراسة (محلية بحري):

استخدم مجتمع الدراسة عدة سياسات لمكافحة الفقر وتخفيف حدته باستغلالهم لخبراتهم المتراكمة في شتى ميادين الحياة والتي تتمثل في (الاستلاف، تقليل عدد الوجبات، عمل الزوجة والأبناء،

مساعدة الأهل، ودعم الزكاة (الجدول رقم 3).

الوحدة الإدارية	الاستلاف	تقليل عدد الوجبات	مشاركة الزوجة	مشاركة الأبناء	مساعدة الأهل	الزكاة	نسبة الذين لديهم عجز في الدخل
بحري المدينة	%3.4	%12.3	%51.9	%5.4	%4.4	%2.5	%79.9
شمال بحري	%15.4	%11	%38.2	%17.3	%4.1	%2.5	%88.5
الريف الشمالي	%11.8	%25.6	%39.9	%13.5	%2.2	%1.7	%94.7

جدول رقم (3) يوضح جهود مجتمع محلية بحري وفقاً للتدابير المأخوذة في حالة عدم كفاية الدخل (المصدر: عبد المحمود. 2016م: 131)

يتضح من الجدول أعلاه أن سياسة مشاركة أفراد الأسرة في زيادة الدخل تمثل واحدة من استراتيجيات المهمة لمكافحة الفقر وتخفيف حدته في حالة عدم كفاية دخل رب الأسرة، حيث تتصدر مشاركة دخل عمل الزوجة في زيادة الدخل نسبة (52%) في بحري المدينة، (39.9%) في الريف الشمالي، ونسبة (38.4%) في شمال بحري، هذا إلى جانب دخل الأبناء بنسبة (17.3%) في شمال بحري، (13.5%) في الريف الشمالي، ونسبة (5,4%) في وحدة بحري المدينة.

كما يوضح الجدول أن مجتمع الدراسة يمارس استراتيجية تقليل عدد الوجبات في اليوم، وذلك بتقليله بنسبة (25.6%) في وحدة الريف الشمالي، (12.3%) في وحدة بحري المدينة، وبنسبة (11%) في وحدة شمال بحري. بينما تلجأ بعض الأسر إلى سياسة الاستلاف من أصحاب المحلات التجارية لتوفير الاحتياجات الضرورية من المواد التموينية أو النقدية وتمثل هذه السياسة مخرج بنسبة (15.4%) في وحدة شمال بحري، (11.8%) في وحدة الريف الشمالي و(3.4%) في وحدة بحري المدينة من إجمالي عينة الدراسة. أما سياسة الإعانات من الأهل والأقارب وأهل الخير فتمثل نسبة (4.4%) في وحدة بحري المدينة، (4.1%) في وحدة شمال بحري ونسبة (2.2%) في وحدة الريف الشمالي، بينما يمثل نسب الذين يعتمدون على دعم ديوان الزكاة نسبة (2,5%) في كل من وحدة بحري المدينة وشمال بحري، و (1.7%) في وحدة الريف الشمالي.

ولمواجهة قيمة إيجار السكن المرتفعة في ظل أوضاع الفقر وعدم كفاية الدخل تلجأ الأسرة إلى اتخاذ عدة تدابير إخلاء السكن أو اللجوء للسكن مع الأسرة الكبيرة عند العجز عن سداد قيمة الإيجار (جدول رقم 4).

الوحدة الإدارية	التدابير		إجمالي نسبة الذين لديهم عجز في دفع أجرة السكن
	إخلاء السكن	السكن مع الأسرة الكبيرة	
بحري المدينة	%20.6	%15.2	%35.8
شمال بحري	%19.5	%5.3	%24.8
الريف الشمالي	%1.1	%1.3	%2.8

جدول رقم (4) يوضح جهود مجتمع منطقة الدراسة في حالة العجز في دفع قيمة أجرة السكن. (المصدر: عبد المحمود. 2016م: 132)

من الجدول أعلاه يتضح أن بعض الأسر في منطقة الدراسة عاجزة عن دفع قيمة أجرة السكن بنسبة (35.8%) في وحدة بحري المدينة، (24.8%) بوحدة شمال بحري وتدنت النسبة في وحدة الريف الشمالي إلى نسبة (2.8%) من مجموع مجتمع الدراسة. في ظل العجز في دفع قيمة أجرة السكن تلجأ الأسر إلى إخلاء السكن وقد اتضح ذلك بنسبة (20.6%) في بحري المدينة، (19.5%) في شمال بحري، و(1,1%) في وحدة الريف الشمالي، أو تلجأ الأسر إلى السكن المشترك مع الأسرة الكبيرة ويتضح ذلك بنسبة (15.2%) في بحري المدينة، (5.3%) في شمال بحري، و(1.7%) في الريف الشمالي. ولمواجهة ارتفاع قيمة تكلفة العلاج في ظل تدني دخل الأسرة وانتشار الفقر بمنطقة الدراسة تتخذ الأسر عدة تدابير منها استخدام العلاج الشعبي أو عدم مواصلة العلاج المقرر (جدول رقم 5).

الوحدة الإدارية	التدابير		إجمالي العجز مقابل تكلفة العلاج
	وصفات العلاج الشعبي أو المعالج الشعبي	عدم مواصلة العلاج	
بحري المدينة	%8.3	%23.5	%31.8
شمال بحري	%17.6	%22.3	%39.9
الريف الشمالي	%46	%1.7	%47.7

جدول رقم (5) يوضح جهود مجتمع منطقة الدراسة في حالة العجز في دفع تكلفة العلاج (المصدر: عبد المحمود. 2016م: 133)

الجدول أعلاه يوضح أن بعض الأسر في مجتمع الدراسة لا تستطيع دفع القيمة المرتفعة لتكاليف العلاج في الحالات المرضية، حيث يرتفع العدد في وحدة الريف الشمالي بنسبة (47.7%)، ونسبة (39.9%) بوحدة شمال بحري وتنخفض النسبة بوحدة بحري المدينة إلى (31.8%). كما يوضح الجدول عدد من التدابير التي يتخذها مجتمع الدراسة لتفادي العجز في مقابلة تكاليف العلاج والدواء المرتفعة منها استخدام

وصفات العلاج الشعبي باعتباره أقل تكلفة وذلك بنسبة (46%) في وحدة الريف الشمالي، (17,6%) في شمال بحري، و(8,3%) في بحري المدينة. كما يتضح من الجدول أن بعض الأسر تلجأ إلى قطع العلاج وعدم مواصلته لارتفاع التكاليف وذلك بنسبة (23,5%) في وحدة بحري المدينة، (22,3%) في وحدة شمال بحري، و(1,7%) بوحدة الريف الشمالي.

من كل ما تقدم من استعراض للجهود والسياسات لمكافحة الفقر وتخفيف حدته، نجد أن دور هذه الجهود والسياسات برغم تعاظمها إلا أننا نجد فجوة كبيرة ما بين واقع الفقر وأداء هذه المؤسسات وخاصة الحكومية بسبب ضعف إمكانياتها المادية، وذلك لاعتمادها على الميزانية العامة للدولة الذي بدوره يؤدي إلى البطء في عمليات التصديق بالإضافة غياب البيانات الدقيقة عن الشرائح الضعيفة، وتوجيه القروض مع قلتها إلى عدد محدود من الشرائح الفقيرة لا تتناسب مع حجم فقرهم، الأمر الذي أدى إلى فشل دورها في مكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1/ تعاني منطقة الدراسة من الفقر حيث بلغ عدد الأسر الفقيرة بمنطقة الدراسة حسب آخر حصر الذي تم في العام 2011م حوالي 186,940 أسرة بنسبة 9% من الأسر الفقيرة بولاية الخرطوم.
2/ ينتشر الفقر بين أسر وحدة الريف الشمالي بنسبة 95% مقارنة بحوالي 89% في وحدة بحري شمال، و80% من أسر بحري المدينة.
3/ هناك زيادة في نسبة الفقر في السودان حيث ارتفعت من 46.4% في عام 2009 إلى حوالي 65% عام 2022م.
4/ ترتفع نسبة الأسر غير القادرة على دفع تكلفة العلاج، ففي وحدة الريف الشمالي تصل إلى (47.7%)، ونسبة (39.9%) بوحدة بحري شمال وتنخفض النسبة بوحدة بحري المدينة إلى (31.8%).
5/ تعود جذور الفقر في منطقة الدراسة والسودان إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية، بيئية وسياسية.
6/ يتخذ مجتمع الدراسة عدة تدابير في مواجهة الإنفاق على الأسرة منها تقليل عدد الوجبات في اليوم، الاستلاف المادي أو العيني، عمل الزوجة والأبناء، مساعدات الأهل والخيرين ومساعدة ديوان الزكاة.

7/ ضعف الجهود الرسمية، الجهود الشعبية، والمؤسسات الاجتماعية، والمجتمعات المحلية في مكافحة الفقر وتخفيف حدته في منطقة الدراسة.

8/ غياب البيانات والمعلومات الخاصة عن الأسر الفقيرة المستحقة للدعم، كما أن المساعدات المقدمة للفقراء غير منتظمة خاصة من قبل المنظمات والجمعيات الخيرية وديوان الزكاة.

التوصيات:

أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة إنشاء وزارة اتحادية لمكافحة الفقر للاهتمام بشؤون الفقراء. العمل على القضاء على الفقر المدقع في جميع ولايات السودان بحلول عام 2030م. ضرورة بناء قاعدة معلومات عن الفقر للتمكن من صياغة سليمة لسياسات مكافحة الفقر، العمل على تخفيف حدة الفقر مع الاستمرار في برامج دعم الفقراء. تفعيل وتوسيع نطاق التمويل الأصغر ومعالجة مشكلة الضمانات التي تعوق وصول الفقراء لمنافذ التامين. بناء القدرات البشرية للفقراء من تدريب وتأهيل ورفع الكفاءة والفعالية لمساعدة نجاح الخطط الوطنية الرامية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. التوسع في سياسة الحماية الاجتماعية خاصة توسيع مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي والبرامج الاجتماعية الداعمة للفقراء. الاهتمام بالمناطق الريفية والارتقاء بخدماتها. التنسيق بين المنظمات الطوعية الأجنبية في إيصال المساعدات إلى الفقراء والاستفادة من إمكانياتهم المالية والعملية. تفعيل القوانين والآليات المنظمة للعمل الطوعي وتحديثها وإنزال السياسات والدراسات والبحوث تعزيزاً لتخفيف حدة الفقر وحماية الفقراء. تعزيز قيم التكافل والتراحم والشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنسيق الجهود والسياسات والبرامج الرامية لمكافحة الفقر وتخفيف حدته. التصدي بشكل مؤسسي لمشكلات الفساد المالي والإداري التي تهدر الموارد الخاصة بتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وتوجيه مخصصاتها في قنواتها المعتمدة وضبطها. رفع مستوى الأجور بما يناسب مستوى خط الفقر. التركيز على علاج مشكلة الفقر بالمعنى الشامل أي النهوض الشامل بالمجتمع المحلي من خلال تطوير البنية الأساسية. الاستفادة من إمكانات وتجارب الدول والمنظمات الدولية في مكافحة الفقر. ووضع واستراتيجيات قومية وسياسات اقتصادية واجتماعية تعطي أولوية لمكافحة الفقر وتخفيف حدته.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، كوثر عبد الله محمد ، المرأة والفقر الحضري بولاية الخرطوم بالتطبيق على القطاع الرسمي. **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، 2016م.
- أحمد، ابتسام عبد الرحمن مجذوب ، **دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات المتخصصة في تخفيف الفقر في السودان من خلال برنامج التمويل الأصغر: مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم (محليتي الخرطوم والخرطوم بحري) نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدارسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم،2010م.
- أحمد، بدور إدريس ، **الفقر الحضري و أثره على مستوى التعليم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 1999م.
- إدارة الرعاية الاجتماعية ، **التقرير السنوي للقطاع الاجتماعي لعام 2022م**، إدارة الرعاية الاجتماعية، محلية بحري. ولاية الخرطوم. السودان، 2022م.
- الأسكوا وآخرون، **التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)**، جامعة الدول العربية، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. بيروت. لبنان، د.ت.
- إسماعيل، طلعت حسين ، الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية** كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2014م.
- الأمم المتحدة :
  - **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**. نيويورك، 2014م.
  - **تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر**. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والأربعون. نيويورك، 2018م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
  - **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018م**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك. 2018م.
  - **أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، 2020م.

- **تقرير التنمية البشرية لعام 2024م: مقتطفات: الخروج من المأزق**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك. 2024م.
- **التقرير الوطني للتنمية البشرية في السودان لعام 2012م: جغرافية السلام: وضع التنمية البشرية مرتكزاً للسلام في السودان**، الخرطوم. 2013م.

- بنك الأسرة :
- **التقرير السنوي للعام 2020**، بنك الأسرة فرع محلية بحري، ولاية الخرطوم. السودان. 2020م.
- **الخطة الخمسية للبنك**، بنك الأسرة، الخرطوم. السودان، 2008م.

- البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم**: الفقر، البنك الدولي، واشنطن، 1990م.
- بوكساني، رشيد، وعثمان، علام ، **دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من آثاره في مختلف مناطق العالم، ورقة مقدمة في مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاق من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، 2014م.
- بيرى، أ. هـ ، **الخصائص المناخية لإقليم العاصمة القومية، في محمد الهادي أبو سن، وديفيز، هـ. ر. ج (محرران)، مستقبل إقليم عاصمة السودان: دراسة في التنمية والتغير**، ترجمة: منير طه حسن 1997م، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم. 1991م.
- التوم، مهدي أمين ، **مناخ السودان**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974م.
- الجهاز المركزي للإحصاء ، **تعداد السكان والمساكن الخامس**، الخرطوم، السودان، 2008م.
- حسن، أحمد جعفر ، **استراتيجية مكافحة الفقر وآثارها على التنمية في السودان بالتطبيق على مشروع التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم (2007-2011م)**. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، 2011م.
- حسن، عبد الله الصادق أمين ، **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته في محافظة جنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.
- حسين، هبة عوض الله حسن ، **تقييم سياسات تخفيف الفقر في السودان: دراسة تحليلية لمؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل (1970- 2008م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2010م.
- حسين، هبة عوض الله علي، وعلي، نادية بشرى محمد ، محددات الفقر في السودان: دراسة تحليلية للفترة من 1990-2017م، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، 2021م.

- حمد النيل، عبد المنعم محمد الطيب ، **تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000- 2010م: دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية**، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي خلال الفترة 18- 20 ديسمبر 2011م. الدوحة، قطر، 2011م.
- رضوان، مصطفى أحمد حامد ، **الفقر في ظل العولمة: دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1997م.
- شراز، محمد بن صالح ، أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية**، المجلد الثالث، العدد الأول، 2011م.
- الشريف، محمد بشير شريف ، تحليل أسباب الفقر والاستراتيجية المرحلية لمكافحته في السودان، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 105، 2018م.
- صالح، التجاني مصطفى محمد ، مؤسسات مكافحة الفقر في السودان، **مجلة دراسات حوض النيل**، مجلد 9، العدد 18، 2016م.
- عبد العاطي، حسن ، **أسباب الفقر، ورقة قدمت في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمو ائل**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلس القومي للسكان، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، السودان. 1997م.
- عبد القادر، علي، **برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994م.
- عبد المحمود، **غادة السماني محمد عظيم ، التباين المكاني لظاهرة الفقر بوحدات محلية بحري، ولاية الخرطوم خلال الفترة (1983-2013م): دراسة حالة محلية بحري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم. الخرطوم. السودان، 2016م.
- علي، عادل إدريس محمد ، **أثر الزكاة في معالجة الفقر: دراسة تطبيقية ولاية كسلا (2013-2017م)، ورقة قدمت في المؤتمر العالمي الرابع بعنوان دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة، 6-7 نوفمبر 2018م**، مركز تأصيل العلوم وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، قاعة الصداقة، الخرطوم، السودان، 2018م.
- علي، هشام محمد حسين ، **نحو تقليل الفقر في السودان: حاضنة المشروعات الجماعية، ورقة قدمت في ندوة أفضل الممارسات التنموية في مجال تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء وساكني المجمعات السكنية التنموية الخيرية**، مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي, 24-26 يناير 2011 م، جدة، المملكة العربية السعودية، 2011م.

- عوض، محسن، وشلبي، علاء، وعثمان، **معتز بالله دليل التمكين القانوني للفقراء معارف وخبرات**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2013م.
- فورين، حاج فويد ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 12، 2014م.
- الليثي، هبة ، **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015- 2030، 29 نوفمبر -1 ديسمبر 2015م، القاهرة، 2015م.
- المجلس القومي للسكان ، **الاستعراض الوطني: المراجعة السادسة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994م وإعلان القاهرة 2013م في السودان، خلال الفترة من (2018 -2022م)**. الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان، السودان،2023م.
- محجوب، عمرو محمد عباس، **الفقر في السودان: أين نحن الآن؟ إلى أين نريد الذهاب**؟، سلسلة الرؤية السودانية، الكتاب الثاني. دار عزة للنشر والتوزيع. الخرطوم. السودان، 2013م.
- محلية بحري ، **مركز نظم المعلومات والبحوث**. محلية بحري، الخرطوم بحري، السودان، 2020م.
- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، **التقرير السنوي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية**، محلية بحري، الخرطوم، 2020م.
- المعاضيدي، حلا زيدان ذنون، وعبد المنصور، أحمد إبراهيم ، الفقر: المفهوم والأسباب: العراق نموذجاً. **مجلة تنمية الر افدين**، المجلد 35، العدد 114 ،2013م.
- المعهد العالي لعلوم الزكاة:
  - **الحصر الشامل للفقراء والمساكين**، التقرير الاستراتيجي لولاية الخرطوم، المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي. 2011م.
  - **أسباب ومظاهر الفقر في السودان**، أمانة البحوث والتوثيق والنشر، الخرطوم. السودان، د.ت.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للزراعة في الحد من آثاره**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2009م.
- ابن منظور ، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م.
- مؤسسة التنمية الاجتماعية:
  - **تقرير الأداء العام لمؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم**، الخرطوم، 2004م.
  - **تقرير الأداء العام لمؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم**، الخرطوم، 2008م.

- موسى، عباس شاشا ، التربة في إقليم العاصمة القومية أنواعها واستخداماتها، في محمد الهادي أبو سن، وديفيز، هـ ر. ج (محرران)، **مستقبل إقليم عاصمة السودان: دراسة في التنمية والتغير**، ترجمة منير طه حسن 1997م، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1991م.
- موسى، موسى عبد الله محمد ، دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر المحلي بولاية النيل الأبيض خلال الفترة من 2013 إلى 2016م، **المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي**، العدد (10)، 2017م.
- وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل 2009م، **تعريف وقياس الفقر والجهود الوطنية المبذولة لمكافحته: النتائج والرؤى**، الخرطوم، السودان، د.ت.
- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، **التقرير الوطني بكين +20. الإدارة العامة للمرأة والطفل**، الخرطوم، السودان، 2014م.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني **مسودة عناصر استراتيجية مناهضة الفقر في السودان، البرنامج الاستراتيجي الشامل لتخفيف وطأة الفقر في السودان (2000 – 2020م)**. الخرطوم، السودان، 2020م.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني:
  - **تنمية المناطق المختارة**، الخرطوم، السودان. 2001م.
  - **التقرير السنوي للوزارة لعام 2002م**، الخرطوم، السودان. 2002م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- African Development Bank Group. 2018. *Sudan Poverty Profile Summary Results of the 2014-2015 National Baseline Household Budget Survey*. African Development Bank Group and Statistics Development, Economic and Social Statistics Division, Sudan. June 2018.
- Central Bureau of Statistics. 2010. *Sudan National Baseline Household Survey 2009*. Khartoum, Sudan.
- International Monetary Fund. 2013. *Sudan: Interim Poverty Reduction Strategy Paper*. IMF Country Report No. 13/318. Washington. D. C. October 2013.
- Leeds, Athony. 1971. *The Concept of the Culture of Poverty*, edited, by: Eleanornc, New York, USA.
- Sen, Amartya. 1981. *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*, Clarendon Press, Oxford.
- Sen, Amartya. 1985. *Commodities and Capabilities*. Amsterdam New York: Elsevier Science Pub.
- UNDP. 1997. *Preventing and Eradicating Poverty, Main Element of a Strategy to Eradicate Poverty in the Arab State*, New York. USA.
- UNDP. 2024. *Human Development Report 2023/2024. Breaking the Gridlock. Reimagining corporation in a polarized world*. New York. USA.

- UNFPA, Sudan. 2011. *An Update of Reproductive Health, Gender, Population and Development Situation in Sudan*, 2011, By Samia Elnager, Hassan Abdel Ati, Lamia Eltigani and Huda Mukhtar, UNFPA, Sudan.
- United Nations. 2018. *Report of the World Bank on poverty statistics*. Economic and Social Council, Statistical Commission, Forty-ninth Session, 6–9 March 2018.
- World Bank. 2016. *The Sudan Interim Poverty Reduction Strategy Paper Status Report*. A Joint World Bank Group and Sudan's Ministry of Finance and Economic Planning Assessment (2012–2014). Washington. D.C.
- World Bank. 2020. *Reversals of fortune. Poverty and shared prosperity 2020*. Washington.
- World Bank. 2022. *Correcting Course. Poverty and shared prosperity 2022*. Washington.